مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9508

الخميس، 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد مونتالفو سوسا	(إكوادور)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيفا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة باوليني
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيمونوف
	اليابان	السيد إيريا

جدول الأعمال

إحاطات يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطات يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات من الرؤساء المنتهية ولايتهم للهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن: السفير فريد خوجة، الممثل الدائم لألبانيا، ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1518 (2003)، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014)؛ والسفير هارولد أدلاي أغيمان، الممثل الدائم لغانا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013)؛ والسفير محمد أبو شهاب، القائم بالأعمال بالنيابة للإمارات العربية المتحدة، وممثل رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) وممثل رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2048 (2012)؛ والسفير ميشيل كزافيي بيانغ، الممثل الدائم لغابون، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004)، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015)، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022)، ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

أعطي الكلمة الآن للسفير خوجة.

السيد خوجة (*تكلم بالإنكليزية*): خلال فترة عضويتي التي امتدت سنتين في مجلس الأمن، كان لي شرف رئاسة أربع هيئات فرعية، وهي اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1636 (2005) بشأن لبنان؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار 1518 (2003) بشأن العراق؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014) بشأن اليمن؛ والفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. في حين كان جدولا أعمال اللجنتين المنشأتين عملا بالقرارين 1636 و 1518 مخففا، إلا أن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2140 والفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى عوضا ذلك، ولا سيما الفريق العامل غير الرسمي الذي أثقل جدول الأعمال اليومي.

وعلى الرغم من عدم عقد اجتماعات للجنة المنشأة عملا بالقرار 1518 على مدى السنتين الماضيتين، إلا أن اللجنة واصلت إبرام اتفاقات بشأن طلبات الرفع من القوائم. وطوال العامين الماضيين، شهدنا تقدما مستمرا في إجراءات رفع الكيانات من قائمة جزاءات اللجنة. واستمر رفع الأفراد من قائمة الجزاءات خلال السنتين الماضيتين. في كانون الأول/ديسمبر 2021، كان مدرجاً في قائمة جزاءات اللجنة ما عدده 81 فرداً، وانخفض عددهم ليصل إلى 70 فردا في كانون الأول/ديسمبر 2022، وفي الوقت الحالي، بينما نتكلم، هناك 66 فردا مدرجا في القائمة.

وفيما يتعلق بالكيانات الخاضعة للجزاءات، كان هناك في كانون الأول/ديسمبر 2021 ثلاثة عشر كياناً مدرجاً في قائمة الجزاءات. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، كان هناك 10 كيانات، واليوم لا يزال نفس العدد مدرجاً في القائمة. ويعزى انخفاض عدد الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات خلال السنتين الماضيتين، أي بنسبة 19 في المائة تقريباً فيما يتعلق بالأفراد وبنسبة 23 في المائة تقريباً فيما يتعلق بالكيانات، إلى جهود اللجنة والبعثة الدائمة للعراق التي قدمت عدداً من طلبات الرفع من القوائم، وقد وافق عليها جميعها أعضاء اللجنة.

وعلى مدى العامين الماضيين، اجتمعت اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2140 ما مجموعه 10 مرات في مشاورات غير رسمية، بالإضافة إلى تسيير أعمالها من خلال إجراءات خطّية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عقدت اللجنة اجتماعاً مشتركاً مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2713 (2023)، بناء على توصية فريق الخبراء المعني باليمن، لمناقشة القضايا ذات الصلة المشتركة لكلتا

اللجنتين، بما في ذلك الصلة المتعلقة بطرق التهريب غير المشروعة. وعلى مدى السنتين الماضيتين، أصدرت اللجنة ما مجموعه 13 نشرة صحفية. وصدرت أيضاً نشرة صحفية في 26 أيلول/سبتمبر بشأن موضوع الأطفال والنزاع المسلح (SC/15423) من حيث صلته بعمل اللجنة. واجتمعت اللجنة خمس مرات لتلقّي إحاطات من فريق الخبراء، سواء عن طريق التداول بالفيديو أو بالحضور الشخصي، عقب تقديم تحديثات منتصف المدة والتقارير النهائية لكل منها، وللنظر في التوصيات الواردة فيها. وفي هذا الصدد، وافقت اللجنة على متابعة الإجراءات المتعلقة بأربع من التوصيات المنبثقة عن مختلف تقارير فريق الخبراء.

وفي 15 شباط/فبراير 2022 و 15 آذار/مارس و 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وعملاً بالفقرة 19 (هـ) من قرار مجلس الأمن 2140 (2014)، قدم رئيس اللجنة إحاطات إلى مجلس الأمن بشأن أنشطة اللجنة. وتلقت اللجنة أكثر من 400 تقرير عن تفتيش السفن من آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في السنتين الماضيتين. وتلقت اللجنة أيضاً تسعة تقارير عن التنفيذ من تسع دول أعضاء في عام 2022. وأرسلت اللجنة، في العام نفسه، سبع رسائل إلى 3 من أصحاب المصلحة في ما يتعلق بتنفيذ تدابير الجزاءات. وعلى مدى السنتين الماضيتين، تلقت اللجنة طلباً واحداً للإعفاء استناداً إلى الفقرة 12 (أ) من القرار 2140 (2014). وتمت إضافة أربعة قيود إلى القائمة في عام 2022، بما في ذلك كيان واحد. ولم يتم حذف أي قيود من القائمة. ويوجد الآن 12 فرداً وكيان واحد مدرجون على قائمة جزاءات اللجنة.

ويؤسفني أن اللجنة لم تتمكن من تلقّي إحاطة شفوية في عام 2022 من السيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بسبب عدم وجود توافق في الآراء بين أعضاء اللجنة. ويؤسفني أيضاً أن اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2140 ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2713 (2023) لم تتمكنا في عام 2023 من عقد اجتماع مشترك لمناقشة التحديات المتعلقة بانتهاكات حظر الأسلحة وتهريب الأسلحة عن طريق البحر، على النحو الموثق في تقريري فريقي الخبراء التابعين للجنتين.

وأود أن أعرب عن امتناني لأعضاء اللجنة على مشاركتهم الجادة مع الرئيس، ولشعبة شؤون مجلس الأمن التي دأبت على دعم رئيس اللجنة والأداء السلس لعمل اللجنة برمته. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لفريق الخبراء، الذي تعاونّا معه تعاوناً وثيقاً، والذي لم يعمل بكامل طاقته إلا خلال الأشهر الستة الماضية.

وخلال العامين الماضيين، كان لي شرف رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن، الذي ثبت أنه هيئة فرعية صعبة للغاية ولكنها محفزة للغاية. وبينما اتسمت فترة السنتين هذه بالتحديات التي كثيراً ما أوصلتنا إلى طريق مسدود في المجلس، واصل الفريق العامل غير الرسمي إثبات أهميته كمحفل لبناء توافق في الآراء للتصدي للتحديات الرئيسية وتحسين الأداء العام للمجلس. وفي ذلك الصدد، كان هدفي بصفتي رئيساً هو توجيه المناقشات في الفريق نحو جعل المجلس أكثر كفاءة وفعالية في عمله وصنع قراراته، ولكن جعله أيضاً أكثر شفافية وشمولاً لوجهات نظر جميع أعضائه، وعضوية الأمم المتحدة الأوسع، ولا سيما أولئك المتأثرين بقراراته. وأعتقد أننا أحرزنا تقدماً كبيراً جداً في ذلك الصدد.

وفي الفترة من 2022 إلى 2023، واصل الفريق العامل غير الرسمي تركيزه على ضمان التنفيذ الكامل لأحكام مذكرة الرئيس المؤرخة 30 آب/أغسطس 2017 (S/2017/507) والمذكرات الرئاسية الـ 13 المعتمدة لاحقاً، بالإضافة إلى معالجة التحديات الأخرى – القديمة والجديدة على حد سواء – المتعلقة بأساليب العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، عقد الفريق 10 اجتماعات رسمية، واجتماعين غير رسميين مغلقين، ومعتكفاً واحداً غير رسمي في تيرانا، في بلدي، في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وواصل المجلس أيضاً عقد مناقشاته المفتوحة السنوية بشأن أساليب العمل التي كانت بمثابة وسيلة حاسمة لمشاركتنا مع العضوية الأوسع وأساساً لتحديد المجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى معالجة في الفريق العامل غير الرسمي.

وإذ نفكر ملياً في الإنجازات والتحديات المتعلقة بأساليب العمل خلال العامين الماضيين، أودّ أن أسلّط الضوء على ثلاثة إنجازات هامة.

أولاً، قام الفريق العامل غير الرسمي بمواءمة أساليب عمله مع أساليب عمل الهيئات الفرعية الأخرى. وفي بداية عامي 2022 و 2023، اعتمد الفريق العامل غير الرسمي برنامج عمل يحدد الأولويات الرئيسية والإجراءات المخطط لها للعام المقبل. وهذا يجعل عمل الفريق أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج. وعلاوة على ذلك، وكخطوة هامة نحو مزيد من الشفافية، اعتمد الفريق تقريره السنوي الأول على الإطلاق في عام 2022 (انظر S/2022/1032)، وبذلك بات يتماشى في إجراءاته مع ممارسات الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس. وبالإضافة إلى تقديم موجز لأنشطة الفريق، يتضمن التقرير السنوي مجموعة من المؤشرات المختارة لتيسير رصد تنفيذ المذكرة 507 والمذكرات الرئاسية اللاحقة، مما يعطينا نظرة عامة أفضل على كيفية أداء المجلس فيما يتعلق بأساليب عمله وما هي الثغرات المتبقية.

ثانياً، كان الفريق العامل بمثابة منتدى لإجراء مناقشات ملموسة وعملية بشأن تنفيذ أساليب عمل المجلس. وتمشياً مع برنامج عمله، أبقى الفريق العامل غير الرسمي على البند الدائم من جدول الأعمال الذي أدخلته سانت فنسنت وجزر غرينادين، والذي قدمت رئاسات المجلس في إطاره إحاطات عن جهودها الرامية إلى ضمان تنفيذ المذكرة 507 والمذكرات الرئاسية اللاحقة، والأهم من ذلك أن الفريق أمعن التفكير في الإجراءات التي يمكن اتخاذها في المستقبل. وتماشياً مع المذكرة الرئاسية S/2021/647 المؤرخة 12 تموز/يوليه 2021، تواصل رئاسات المجلس الاضطلاع بدور حاسم في تيسير وتأمين تنفيذ تلك الأحكام، بما في ذلك من خلال التزاماتها الشهرية التي تحدد أولويات أساليب عملها.

وخلال فترة ولايتي خلال هاتين السنتين، وسّعنا نطاق التركيز على تنفيذ المذكرة 507 والمذكرات الرئاسية اللاحقة لتشمل كبند دائم المسألة الحقيقية المتعلقة بصياغة القرارات. وفي إطار ذلك البند، وفي كل اجتماع من اجتماعات الفريق العامل غير الرسمي، تبادل القائمون على صياغة قرارات المجلس والوثائق الختامية الأخرى والمشاركون فيها ملاحظاتهم بشأن الممارسات الجيدة والتحديات التي ووجهت أثناء عملية التفاوض والصياغة. وقد ثبت أن المناقشات المفتوحة المنتظمة في الفريق العامل غير الرسمي بشأن الكيفية التي يقوم بها أعضاء المجلس بالصياغة جاءت في الوقت المناسب وتفضي إلى تقديم مقترحات ملموسة بشأن كيفية تعزيز هذه الممارسة. وأعتقد، على وجه الخصوص، أن المناقشات كانت مواتية لتحسين فهم دور القائم على الصياغة واستعراض بعض جوانبه الأكثر إشكالية، إن لم تكن ضارة.

ويقودني ذلك إلى ما أعتبره الإنجاز الثالث في هذه الفترة، وهو أن الفريق تمكن من إصدار ثلاث مذكرات جديدة ذات أهمية كبرى لعمل المجلس. وقد اعتمد المجلس بالفعل، تحت رعاية الفريق العامل غير الرسمي، ثلاث مذكرات جديدة.

وتحدد المذكرة الأولى، الصادرة بوصفها الوثيقة S/2023/612، إجراء التزام دقائق الصمت في المجلس لضمان سير تلك المناسبات الرسمية بطريقة منظمة ومحترمة وخالية من أي تسييس.

وأكدت المذكرة الثانية، الصادرة بوصفها الوثيقة S/2023/615، من جديد التزام المجلس ببذل كل جهد ممكن للاتفاق مؤقتا على تعيين رؤساء ونواب رؤساء الهيئات الفرعية للسنة التالية، على النحو المنصوص عليه في المذكرة 507، في موعد أقصاه 1 تشرين الأول/أكتوبر، وتضمنت تدبيرا طارئا مؤقتا في حالة عدم التوصل إلى اتفاق مؤقت في الوقت المناسب قبل شهر كانون الثاني/يناير. ويسرني كثيرا بالطبع أن أشير إلى أننا لن نضطر لاستخدام التدبير الطارئ في بداية عام 2024، حيث أكمل أعضاء المجلس اختيار الرؤساء للعام المقبل.

أما المذكرة الثالثة، التي اعتُمدت قبل أسابيع فقط، بشأن وضع المسودات الأولى، والصادرة بوصفها الوثيقة S/2023/945، فهي خطوة إلى الأمام لضمان أن يتمكن جميع أعضاء المجلس من وضع المسودات الأولى. وهي تيسر فهم العملية وتتجنب اتباع نهج مفرط في طابعه

الإلزامي بشأن العملية. كما تهدف المذكرة إلى ضمان أن تكون إجراءات المجلس المتخذة موجزة وعملية المنحى وأن تجسد مشاورات مجدية مع الدول الأعضاء المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين – وهو جانب رئيسي لتنفيذها بنجاح. ومن دواعي فخري أن أقول إن هذه الملاحظة الأخيرة شهادة حقيقية على الروح السائدة في الفريق، وهو هيئة يمكن أن تتوج فيها المبادرات الهامة بالنجاح من خلال الحوار والحلول التوفيقية. وباعتمادها، أظهر المجلس مرة أخرى القدرة على العمل معا والاستماع إلى النداءات، من داخل المجلس وخارجه على حد سواء، من أجل زيادة المساءلة وإشراك الجميع بقدر أكبرة في عملية صنع القرار.

كما قلت خلال المناقشة المفتوحة السنوية بشأن أساليب العمل في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9410)، فإن أساليب العمل أداة حاسمة لعمل المجلس والتنفيذ الناجح لولايته. وفي حين أنها لا توفر حلولا للنزاعات المدرجة في جدول أعمال المجلس، فإنها يمكن أن تفتح سبلا نحو إيجاد تلك الحلول بتيسير عمل المجلس بكفاءة وفعالية وشفافية وشمول. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نواصل جميعا التعاون في النهوض بجدول الأعمال هذا، مع الإسهام بشكل استباقي في تعزيزه واستخدام الأدوات المتاحة لنا، مثل الفريق العامل غير الرسمي، للوفاء بمسؤولياتنا.

أخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لفريقي بأكمله ولجميع أعضاء الفريق العامل غير الرسمي على مشاركتهم وتعاونهم المثمر بشأن العديد من المسائل التي عولجت خلال العامين الماضيين. لقد كان التزامهم وتعاونهم المذهل في النهوض بأساليب عمل مجلس الأمن ملهمين حقا. وأود كذلك أن أشيد إشادة خاصة بفريق الأبحاث المعني بالميثاق التابع لشعبة شؤون مجلس الأمن. وأود أن أسميهم "الأبطال المجهولين"، الذين كان عملهم وراء الكواليس، بتفان وصبر ومهنية والتزام، ضروريا لمساعدة الفريق على تحويل المستحيل إلى ممكن. وأعرب عن خالص امتناني لدعمهم الذي لا يُقدر بثمن.

في الختام، أتمنى لزميلي، الممثل الدائم الجديد لليابان، كل النجاح بوصفه الرئيس القادم لهذه الهيئة الفرعية الهامة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السفير خوجة على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير أغيمان.

السيد أغيمان (*تكلم بالإنكليزية*): خلال العامين الماضيين، كان من دواعي الشرف والاعتزاز الكبير أن أترأس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013)، بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي أقدم إحاطة بالنيابة عنها بعد ظهر اليوم. وأرحب بفرصة إطلاع مجلس الأمن على أنشطة اللجنة في عامي 2022 و 2023 وتقديم بعض الملاحظات الشخصية. وقبل القيام بذلك، أود أن أعرب عن خالص امتناني للأمانة العامة على الدعم الذي قدمته خلال العامين الماضيين.

منذ أوائل عام 2022، اجتمعت اللجنة في 15 مناسبة بأشكال مختلفة، بما في ذلك عن بعد أثناء جائحة مرض فيروس كورونا. واجتمعت اللجنة مع ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى ودول المنطقة واستمعت أيضا إلى إحاطات من فريق الخبراء والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومسؤولين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وركزت المناقشات، في جملة أمور، على الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة الجماعات المسلحة ورصد حظر توريد الأسلحة وإدارة الأسلحة والذخيرة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وحالة الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال الإحاطات المقدمة إلى الدول الأعضاء، ناقشت الدول المدعوة، بما فيها جمهورية أفريقيا الوسطى ودول المنطقة، مع اللجنة وفريق الخبراء تقرير منتصف المدة للفريق وتقريره النهائي.

ويؤسفني أنه خلال رئاستي للجنة، لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنظيم إحاطة تقدمها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع التي ما فتئت تقدم إحاطات إلى اللجنة على أساس سنوي منذ عام 2015 وحتى عام 2021. وكانت المعلومات التي نُقلت خلال تلك الإحاطات مفيدة للغاية لأعضاء اللجنة. ويحدوني الأمل في أن يواصل خلفي ممارسة تنظيم إحاطات دورية تقدمها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية والنزاع المسلح وأن تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بالاستماع إلى إحاطات مماثلة من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

وفي 9 آب/أغسطس، عُلقت قائمة الخبراء الخمسة المقترح انضمامهم إلى فريق الخبراء داخل اللجنة. ويؤسفني أنه لم يتم رفع التعليق حتى الآن. ويحدوني وطيد الأمل في أن يتسنى إنشاء الفريق في أقرب وقت ممكن لتقديم المعلومات التي تمس حاجة اللجنة إليها في عملها بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى أنه بينما طلب مجلس الأمن من الفريق أن يقدم له، بعد مناقشات اللجنة، تقرير منتصف المدة والتقرير النهائي المطلوبين، فإن التعليق الحالي سيجعل من المستحيل على الفريق إنجاز تلك المهمة المتمثلة في توفير هذه المعلومات في الوقت المناسب.

فلا يمكن للدول الأعضاء، بما فيها جمهورية أفريقيا الوسطى والدول المجاورة، الاجتماع مع اللجنة وفريق الخبراء لمناقشة تقرير منتصف المدة والتقرير النهائي لفريق الخبراء. كما سيكون من الصعب على فريق الخبراء تقديم مقترحات رسمية للإدراج في قائمة الجزاءات. وفي هذا السياق، أعتقد أن قادة الجماعات المسلحة الذين يواصلون زعزعة استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى مدركون تماما لحقيقة أن اللجنة لم تفرض جزاءات على أي فرد منذ كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد تحتاج اللجنة إلى الاتفاق على إدراج أسماء جديدة في قائمة الجزاءات في أقرب وقت ممكن.

خلال الفترة من 6 إلى 9 حزيران/يونيه، أتيحت لي الفرصة مع أغلبية أعضاء اللجنة لزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب عن الامتنان بشكل خاص لتمكننا من القيام بتلك الزيارة التي أتاحت لي ولأعضاء وفدي التواصل مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن المسائل وثيقة الصلة بعمل اللجنة، قبل اتخاذ القرار 2693 (2023)، في 27 تموز/يوليه، والذي قرر مجلس الأمن بموجبه عدة أمور، من بينها عدم سريان الحظر المفروض على الأسلحة على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود الآن أن أبدي بعض الملاحظات الشخصية فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وإلغاء شرط الإخطار وأهمية الزيارات الرئاسية.

أولا، ما زلت أشعر بالقلق إزاء الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتي تواصل استخدام أشكال مختلفة من الأساليب العنيفة ضد مسؤولي الأمن والمدنيين على حد سواء، بما في ذلك القتل بإجراءات موجزة والتشويه والعنف الجنسي والاختطاف، من بين أمور أخرى. ويساورني قلق بالغ أيضا إزاء المحاولات المتواصلة التي تقوم بها جماعات الميليشيات المسلحة المحلية والأجنبية على حد سواء لتحويل الموارد المعدنية لجمهورية أفريقيا الوسطى وأشدد على أهمية إدراج الأفراد والجماعات والكيانات الذين تثبت إدانتهم باستغلال الموارد الطبيعية للبلد والاتجار بها بصورة غير مشروعة في قائمة الجزاءات.

وفي تموز/يوليه، شكّل اتخاذ القرار 2693 (2023)، الذي دعا إلى الرفع الكامل لتدابير حظر الأسلحة المفروضة على قوات الأمن ومؤسسات إنفاذ القانون المدنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، تماشيا مع رغبات وتطلعات حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، نقطةَ تحول مهمة في استعادة الحياة الطبيعية في البلد. وأعتقد أن إزالة هذه القيود سيكفل أن تكون سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مجهزة بشكل أفضل لكبح أنشطة الجماعات المسلحة المزعزعة للاستقرار والوفاء بمسؤوليتها عن حماية المدنيين. وأؤكد دعمي لجمهورية أفريقيا الوسطى وهي تنفذ الإصلاحات الحاسمة في قطاع الأمن وأشجعها على مواصلة تطوير قدرتها على تعزيز ممارسات إدارة الأسلحة والذخائر، مما سيحول دون وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات المسلحة غير المأذون لها.

وفيما يتعلق بأهمية زيارة الرئيس، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أن هذه الزيارات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وإلى البلدان المجاورة عندما يكون ذلك ممكنا، أداة فعالة لزيادة الوعي بالغرض من تدابير الجزاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى ونطاقها. وعقب رفع جميع القيود المفروضة مؤخرا على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، يمكن استخدام زيارات الرئيس اللاحقة لتوعية سكان جمهورية أفريقيا الوسطى بنظام التدابير الجديد وتشجيع الجهود الوطنية المتضافرة

لإنهاء حكم الإرهاب الذي تفرضه الجماعات المسلحة. واستنادا إلى تجربتي، أعتقد أن تفاعل الرئيس مع وسائط الإعلام خلال زياراته، بما في ذلك من خلال استخدام راديو الأمم المتحدة والمقابلات الصحفية، يشكل أداة فعالة لتوعية الجمهور وتثقيفه بشأن تدابير الجزاءات.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم غانا لعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، وفريق خبرائها. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديري لجميع أعضاء اللجنة على تعاونهم. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب للرئيس القادم للجنة عن تمنياتي بأكبر قدر من النجاح في دوره المقبل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السفير أغيمان على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسفير أبو شهاب.

السيد أبو شهاب (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بفرصة اليوم لتشاطر بعض الأفكار مع أعضاء مجلس الأمن بالنيابة عن السفيرة لانا نسيبة.

لقد شرعت السفيرة نسيبة، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، في تعزيز قدرة اللجنة على التصدي لخطر الإرهاب المعقد والعالمي. وفي هذا العام، عقدت لجنة مكافحة الإرهاب 13 جلسة عامة، ومن المقرر عقد جلسة إضافية في وقت لاحق من هذا الشهر. كما أجرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، نيابة عن اللجنة، تسع زيارات إلى دول أعضاء في كل قارة تقريبا لإجراء تقييمات قطرية.

ولم تواصل اللجنة عملها القيم فحسب، بل فتحت أيضا آفاقا جديدة. فقد حققت إنجازا مهما بالاتفاق على مبادئ توجيهية بشأن التهديدات التي يشكلها استخدام منظومات الطائرات غير المأهولة لأغراض إرهابية، مما عالج ثغرة كبيرة في استجابة الدول الأعضاء للتهديدات التي تشكلها التكنولوجيات الجديدة والناشئة. وستساعد تلك المبادئ على تعزيز قدرات الدول الأعضاء مع النهوض بالتعاون الدولي في منع ومكافحة استخدام الطائرات المسيرة لأغراض إرهابية.

ولدينا الآن إطار للرد على ذلك التهديد – وهو نجاح يتشاطره جميع أعضاء اللجنة. وكان هذا التطور مؤثرا جدا بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة في ضوء الهجوم الإرهابي بطائرات مسيرة على أبو ظبي في كانون الثاني/يناير 2022 .

وعلى المدى الأبعد، عمقت اللجنة أيضا معارفها من خلال التقارير التحليلية عن الاتجاهات الجديدة وتبادل الممارسات الجيدة، من إدارة الحدود ومكافحة الخطاب الإرهابي إلى دور الذكاء الاصطناعي في التصدي للتهديدات الإرهابية في المستقبل. ومنذ اعتماد إعلان دلهي، أُحرز تقدم كبير في وضع المبادئ التوجيهية لمنع استخدام التكنولوجيات المالية الناشئة ومكافحته، فضلا عن المبادئ التوجيهية بشأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إرهابية.

وواصلت اللجنة تعاونها مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني خلال العام المنقضي. واستفادت أيضا من الإحاطات الزاخرة بالمعلومات والتعاون مع الوكالات المتخصصة مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومنظمة الطيران المدني الدولي والإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من بين وكالات أخرى كثيرة.

وإذا أُريد للجنة أن تواصل تحسين أدائها ونجاحها، فيجب أن نركز على منع الإرهاب ومعالجة أسبابه الجذرية، بما في ذلك الأيديولوجية التي يقوم عليها. ويسلط التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/568) عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش الضوء على أن الجماعات الإرهابية تواصل استغلال خطاب الكراهية والتعصب في الدعوة إلى شن هجمات إرهابية. وقد أقر مجلس الأمن بهذه الظاهرة المعقدة باتخاذه القرار 2686 (2023) بالإجماع، في حزيران/يونيه، والذي أوضح الحاجة إلى إعطاء الأولوية للمنع. وبما أن النزاعات والأسباب الجذرية للإرهاب معرضة بشكل متزايد للاستغلال، فمن الأهمية بمكان تعزيز التسامح والتعايش السلمي، بما في ذلك من خلال نهج المجتمع بأسره والتنفيذ الشامل لعدة قطاعات.

وإزاء خلفية الاتجاهات والتحديات الجديدة والناشئة، ستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تشجيع ودعم المديرية التنفيذية للجنة

مكافحة الإرهاب، نظرا لدورها الفريد وخبرتها في إطار هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، لإجراء المزيد من التحليل المتعمق. وستيسر تلك الجهود استمرار عمل الأمم المتحدة في التصدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة ناتاليا غيرمان، وكذلك أعضاء فريقي المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وشعبة شؤون مجلس الأمن على عملهم الشاق ومهنيتهم ودعمهم الطيب طوال العام. ويمكن القيام بما هو أكثر بكثير للتعريف بالمسؤولية الهائلة للجنة والمديرية التنفيذية ونجاحهما، داخل جدران الأمم المتحدة وخارجها.

حظيت السفيرة نسيبة أيضا بشرف رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2048 (2012) بشأن غينيا – بيساو على مدى العامين الماضيين.

ومنذ إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في كانون الأول/ديسمبر 2020، قامت اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2048 بأنشطة متواضعة نسبيا. إذ لم يجتمع مجلس الأمن نفسه لمناقشة الحالة في غينيا – بيساو منذ إغلاق المكتب، ولكن المجلس لا يزال يتلقى بانتظام معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في البلد كجزء من عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وسعت السفيرة نسيبة إلى التعبير عن أوسع نطاق ممكن من الآراء في اللجنة وإلى التنسيق مع الأعضاء والبعثة الدائمة لجمهورية غينيا – بيساو والأمانة العامة. كما أعطى القرار 2048 (2012) لجنة الجزاءات سلطة إضافة أسماء جديدة إلى قائمة الجزاءات، فضلا عن شطب أسماء الأفراد منها. ويضاف إلى ذلك مهام رصد تنفيذ حظر السفر وتشجيع الحوار بين الجهات الفاعلة ذات الصلة. ويوجد حاليا 10 أسماء مدرجة على قائمة الجزاءات المفروضة على غينيا – بيساو، جميعهم يخضعون لحظر السفر. وخلال فترة رئاسة السفيرة نسيبة، لم تُقدم أي مقترحات لإدراج اسم أي فرد في القائمة أو شطبه منها.

وعُقدت مشاورات غير رسمية في 24 آذار/مارس بهدف تلقي معلومات مستكملة والنظر في أي مسائل ذات صلة بنظام الجزاءات. وفي تلك المرحلة، استمعت اللجنة إلى إحاطة بشأن التطورات السياسية والأمنية على أرض الواقع قدمها كل من سعادة السيد سامبا سانيه، الممثل الدائم لجمهورية غينيا – بيساو، والسيدة مارتا آما آكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا. وناقشت اللجنة أيضا إمكانية استعراض قائمة الجزاءات عملا بالقرار 2048 (2012) ونظام الجزاءات. وعقب الإحاطة، أعدت الرئيسة موجزا مقتضبا للمشاورات غير الرسمية، ثم اتُفق عليه داخل اللجنة وصدر كبيان صحفي في 27 نيسان/أبريل 2023 (SC/15269).

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالإعراب عن بالغ تقديري لأعضاء اللجنتين على إسهاماتهم القيمة، وكذلك للأمانة العامة على دعمها الممتاز والدؤوب. وأخيرا، أتمنى للرئيسين المقبلين كل النجاح ونؤكد لهما دعمنا المستمر.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السفير أبو شهاب على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير بيانغ.

السيد بيانغ (*تكلم بالفرنسية*): خلال العامين الماضيين، كان لي شرف عظيم برئاسة ثلاث لجان تابعة لمجلس الأمن، وهي اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي. وبالإضافة إلى رئاسة تلك اللجان الثلاث، ترأست أيضا الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس والمنشأ بموجب القرار 1966 (2010). ويسرني أن تتاح لي الفرصة اليوم لإطلاع المجلس على أنشطة هذه اللجان والفريق العامل غير الرسمي في عامي 2022 و 2023، وأن أتشاطر مع المجلس بعض الملاحظات الشخصية. وقبل أن أفعل، أود أن أعرب عن خالص امتناني للأمانة العامة على الدعم الذي قدمته لي خلال العامين الماضيين.

اسمحوا لي أن أبدأ بتلخيص أنشطة لجنة القرار 1533 بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. على مدار العامين الماضيين، اجتمعت

اللجنة أكثر من 20 مرة بصيغ مختلفة، بما في ذلك عن بعد أثناء جائحة مرض فيروس كورونا. واستمعت اللجنة إلى إحاطات قدمها فريق خبرائها، فضلا عن وزيرة المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وممثلي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وركزت المناقشات، في جملة أمور، على الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنشطة الجماعات المسلحة ورصد حظر الأسلحة وإدارة الأسلحة والذخيرة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وحالة الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأجريت أربع مشاورات غير رسمية مع دول في المنطقة للنظر في تقرير منتصف المدة والتقرير النهائي اللذين قدمهما فريق الخبراء.

ويؤسفني أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء خلال رئاستي بشأن الاستماع إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع التي ذكّرت اللجنة بأنه في كل عام خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2021 كانت تقدم إحاطات بشأن هذه المسائل. المعلومات التي يتم تشاطرها في هذه الإحاطات تكون قيمة جدا بالنسبة لأعضاء اللجنة. ولذلك، آمل أن يواصل خلفي تنظيم إحاطات منتظمة للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وأن تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن الاستماع إلى إحاطات مماثلة من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أتيحت لي الفرصة لزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع غالبية أعضاء اللجنة، كما زرت رواندا وأوغندا. وكانت الصعوبات اللوجستية والصحية المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا قد حالت دون زيارة سلفي وأعضاء اللجنة رواندا وأوغندا في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ولذلك، فإنني ممتن لأننا تمكنا من إجراء تلك الزيارة في العام الماضي، لا سيما في سياق التوترات المستمرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

أود الآن أن أنتقل إلى أنشطة لجنة القرار 2206 بشأن جنوب السودان. على مدى العامين الماضيين، اجتمعت اللجنة 14 مرة في إطار مشاورات غير رسمية، منها ست مرات في عام 2022 وثماني مرات في عام 2023. واستمعت اللجنة إلى إحاطات قدمها فريق الخبراء المعني بجنوب السودان والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فضلا عن جهات أخرى. وعقدت ثلاث من المشاورات غير الرسمية في إطار الإحاطات التي قدمتها اللجنة إلى الدول الأعضاء والتي عرض خلالها منسق فريق الخبراء تقريريه المؤقت والنهائي على المشاركين.

وعلى مدى العامين الماضيين، ركزت مناقشات اللجنة على الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في جنوب السودان والتقدم المحرز والتحديات في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وحالة الأطفال في جنوب السودان، من جملة أمور أخرى. ويؤسفني أن لجنة الجزاءات المعنية بجنوب السودان لم تتمكّن، شأنها شأن لجنة الجزاءات المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستماع إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع التي قدمت إحاطات إلى اللجنة ست مرات بين عامي 2015 و 2021. وآمل أن تتوصل اللجنة قريبا إلى توافق في الآراء بشأن الاستماع إلى إحاطات من الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

وبصفتي رئيسا للجنة الجزاءات المعنية بجنوب السودان، كان لي شرف القيام بزيارة – ميدانية هذه المرة – إلى جنوب السودان في تشرين الأول/أكتوبر، بصحبة غالبية أعضاء اللجنة. وركزت معظم المناقشات خلال الزيارة على تنفيذ الاتفاق المنشط، ولا سيما الفصل 2 منه بشأن الترتيبات الأمنية الانتقالية الذي يرتبط تنفيذه ارتباطا وثيقا بمدى امتثال جنوب السودان للمعايير الرئيسية المنصوص عليها في الفقرة 2 من القرار 2577 (2021) وبدعوة جنوب السودان إلى رفع حظر الأسلحة.

وأود الآن أن أبدي بعض الملاحظات الشخصية بشأن تصوري لسلوك اللجنتين الأوليين اللتين ذكرت أنشطتهما للتو.

فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أعرب مرة أخرى عن قلقي الشديد إزاء تدهور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية جراء الأنشطة المتكررة للجماعات المسلحة. وأدين الاستهداف العشوائي للمدنيين وتورط الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية في الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. وأود أن أشدد أيضا على أهمية إدراج الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في قائمة الجزاءات، فضلا عن الأفراد والكيانات الضالعين في الاتجار غير المشروع بالموارد الذي يغذي أنشطة شبكات الجماعات المسلحة. ونعتقد أن أولئك الأفراد سيرتدعون بقدر أكبر إذا شعروا بثقل استهدافهم من قبل لجنة الجزاءات.

وأود أن أتحدث بإيجاز عن رفع نظام الإخطار المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية المنصوص عليه في القرار 1533 (2004). وأود أن أؤكد مجددا اقتناع غابون بأن إلغاء شرط الإخطار في كانون الأول/ديسمبر 2022 شكّل ميزة إضافية لحكومة البلد، حيث مكّنها من الاستجابة بفعالية أكبر للجماعات المسلحة العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما سيمكّن سلطات البلد من الوفاء بمسؤولياتها في مواجهة التحديات الأمنية المرتبطة بالجماعات المسلحة المجهزة تجهيزا جيدا التي تتلقى أسلحتها بطريقة تنتهك حظر الأسلحة.

واسمحوا لي الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الشخصية بشأن جنوب السودان. بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بقرار جنوب السودان قبول العائدين واللاجئين الوافدين من السودان منذ بدء النزاع في ذلك البلد في نيسان/أبريل، وأود أن أعرب عن قلقي إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في جنوب السودان، ولا سيما في ما يتعلق بالمستويات القياسية من انعدام الأمن الغذائي والتحديات الناجمة عن الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الإقليمي فضلا عن العنف المستمر في السودان. وأود أيضا أن أشدد على أن جميع الأطراف ملزمة بتيسير وصول المساعدات الإنسانية.

وأرحب بالتقدم الأخير في إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور واللجنة الوطنية للانتخابات ومجلس الأحزاب السياسية استعدادا للانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2024. وأشجع حكومة جنوب السودان على مضاعفة جهودها لتنظيم انتخابات آمنة وحرة ونزيهة وذات مصداقية، بما في ذلك من خلال التحاور مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن الاستعدادات اللازمة للانتخابات. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط هامة تتعلق بتنفيذ الاتفاق المنشط والمعايير الرئيسية ذات الصلة وحظر الأسلحة.

أولا، أرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك نشر 750 عنصرا من المجموعة الأولى لخريجي القوات الموحدة اللازمة في الآونة الأخيرة، وأشدد على أهمية مواصلة التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط والمعايير الرئيسية. وأود أن أُذكر بأن حكومة جنوب السودان يمكنها أن تطلب إعفاءات من اللجنة لتلبية احتياجات قواتها المسلحة من المعدات. ومن المهم التأكيد على أن مجلس الأمن طلب من حكومة جنوب السودان تقديم تقرير إلى اللجنة بحلول 15 نيسان/أبريل 2024 عن التقدم المحرز نحو تلبية المعايير الرئيسية.

وإجمالا – أو بالاختصار لقصة طويلة، كما يقولون – أود أن أكرر التأكيد على أهمية زيارة الرئيس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وأعتقد أنه من الممكن، في تلك المناطق، تكرار هذا النوع من الزيارات لرفع مستوى الوعي العام بأهداف جزاءات المجلس ونطاقها. وأود أيضا أن أشدد على أهمية العمل الذي يضطلع به الفريق العامل وفريق الخبراء، وهما حاسما الأهمية لحصول اللجنة على معلومات موضوعية وموثوقة. وأود أيضا أن أسلط الضوء على الدعم الذي يحظى به عمل الخبراء، وهو عمل بالغ الأهمية.

وأود الآن أن أنتقل إلى رئاستي للفريق العامل المعني بالمحكمتين الدوليتين. وبصفتي رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، المنشأ عملا بالقرار 1966 (2010)، فخلال بياني الأخير – يوم الثلاثاء، 12 كانون الأول/ديسمبر – في الإحاطة بشأن التقرير المرحلي الثالث والعشرين (انظر S/2023/566) للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر S/PV.9502)، أتيحت لي الفرصة للإعراب عن بالغ امتناني لجميع الدول الأعضاء على دعمها القيم وروح التعاون التي أبدتها طوال فترة ولايتي. وأود أيضا

أن أشكر الأمانة العامة على الجودة العالية للمساعدة الفنية التي قدمتها، والتي لم تيسر رئاستنا فحسب، بل يسرت أيضا سير عملنا.

وفي السنتين الأوليين من ولايتي كرئيس للفريق العامل، ركزنا أساسا على مسألتين بارزتين: أولا، عملية الاستعراض التي تجري كل سنتين لأنشطة آلية تصريف الأعمال المتبقية، وثانيا، تجديد ولايات القضاة والرئيس والمدعي العام. وفيما يتعلق بعملية استعراض عمل الآلية، كان الهدف، منذ بداية رئاستنا، التشاور مع جميع أعضاء الفريق العامل للتوصل إلى اتفاق بشأن جدول زمني يتعلق باستعراض أساليب عمل الآلية. واختتم القرار 2637 (2022)، الذي اتخذ بالإجماع في حزيران/يونيه 2022 (انظر S/PV.9072)، استعراض المجلس للتقدم المحرز في عمل الآلية، بما في ذلك التقدم الكبير المحرز في مهامها منذ الاستعراض السابق، الذي أجري في عام 2020 برئاسة فييت نام. وكان لذلك القرار الهام ميزة مواءمة جميع الجوانب الرئيسية المرتبطة بالنهوض بعمل الآلية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بعبء العمل، ونقل الأشخاص المدانين الذين أكملوا مدة عقوبتهم، والتعاون مع الدول التي يشتبه في أن الهاربين من العدالة قد لجأوا إليها. وشمل الاستعراض أيضا تنفيذ ومتابعة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقييم النقاط الرئيسية المتصلة بأساليب عمل الآلية.

وفيما يتعلق بتجديد ولايات القضاة والرئيس والمدعي العام، فمن الناحية العملية، أود أن أشدد على أن تجديد ولاية الرئيس جرى مباشرة بعد اتخاذ القرار 2637 (2022) عملا بالإجراء الذي ينطوي على تبادل المراسلات بين المجلس والأمين العام. وعليه، عُينت القاضية غراسييلا غاتي سانتانا من أوروغواي لتحل محل القاضي كارمل أغيوس من مالطة. وقد تم تجديد ولاية القضاة ال 24 بعد اتخاذ القرار مباشرة، بالتشاور مع رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة، من خلال تبادل للمراسلات بدأه الأمين العام. وتجديد ولاية المدعي العام هو الوحيد المتعلق بهذه المسألة الذي بدأ بموجب القرار 2637 (2022). وعلاوة على ذلك، وبعد وفاة القاضية إليزابيث إباندا – ناهاميا من أوغندا في كانون الثاني/يناير 2023، رشح الأمين العام القاضية ليديا موغامبي سالي من أوغندا في أيار/مايو 2023 لتحل محلها. وسيعقد الاستعراض المقبل للتقدم المحرز في الآلية في عام 2024 تحت رئاسة جديدة. ولأغراض مرجعية، من المهم ملاحظة أن الفريق العامل اجتمع رسميا مع رئيسة الآلية ومدعيها العام في 9 و 13 كانون الأول/ديسمبر 2022 وفي 9 حزيران/يونيه و 11 كانون الأول/ديسمبر 2023 على التوالي. وعُقدت الجلسات الرسمية للمجلس لتقييم التقدم المحرز في الآلية على التوالي في 14 حزيران/يونيه (انظر S/PV.9062) و 12 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر S/PV.9217) و 12 حزيران/يونيه (انظر S/PV.9344) و 11 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/PV.9502).

وأود أن أؤكد مجددا دعم بلدي الثابت لعمل الفريق العامل غير الرسمي. وينعكس موقف بلدي في رأيي الشخصي في عمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وهما هيئتان فرعيتان أساسيتان في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة المرتكبة في البلقان ورواندا. وخلال رئاستنا، لاحظنا إحراز تقدم كبير، لا سيما فيما يتعلق بالانتقال الفعال للآلية إلى مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية، وفقا للهدف المحدد في القرارين 1966 (2010) و 2637 (2022). ونأمل أن تستمر جهود الفريق العامل بطريقة غير مقيدة، وبالتعاون الفعال من الدول الأعضاء. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى كل النجاح لخلفي، السفير مايكل كانو، في هذه المسؤولية الهامة، وأؤكد له التعاون الكامل من وفد بلدي.

وأخيرا، أود أن أقيم عمل اللجنة المنشأة بشأن هايتي. لقد أنشئت اللجنة في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022 عقب اتخاذ القرار 2653 (2022)، وعُينت رئيسا لها في 5 كانون الأول/ديسمبر 2022. واعتُمدت المبادئ التوجيهية للجنة في 8 شباط/فبراير 2023، ثم اعتُمدت ونُقحت في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 عقب اتخاذ القرار 2699 (2023)، الذي فرض حظرا على توريد الأسلحة في هايتي. وبدأت اللجنة أيضا العملية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق تعاون بين اللجنة والإنتربول من خلال تبادل الرسائل. وتنتظر اللجنة حاليا ردا من الأمين العام للإنتربول لكي يدخل الاتفاق حيز النفاذ.

وعقدت اللجنة سبعة اجتماعات في عام 2023؛ وهي ست مشاورات غير رسمية وإحاطة واحدة من الدول الأعضاء. وتلقت اللجنة إحاطات من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة، ومن فريق الخبراء، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والإنتربول. واضطلعت اللجنة بعملها أساسا من خلال إجراءات خطية. وطوال فترة ولايتي، أُرسلت أكثر من 90 مذكرة. وأُرسلت عشر رسائل رسمية إلى الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، وأرسلت ثلاث مذكرات شفوية إلى الدول الأعضاء. لقد زُرت هايتي والجمهورية الدومينيكية في الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيه، وكان لي شرف الاجتماع بكبار المسؤولين في هايتي ورئيس الجمهورية الدومينيكية. وساعدت الزيارة على تعزيز التعاون بين اللجنة والدول الأعضاء فيها. ونظرا لظروف استثنائية، لم يرافقني في الزيارة أعضاء اللجنة. لقد قدمت إحاطات إلى المجلس ثلاث مرات. وتتعلق مرتان بعمل اللجنة ومرة بعد زيارتي لهايتي والجمهورية الدومينيكية.

وكلف القرار 2700 (2023) اللجنة بأن تستعرض على وجه السرعة تحديث قائمة الأشخاص والكيانات المحددة بموجب القرار 2653 (2022)، مع مراعاة التقرير المقدم من فريق الخبراء. وبصفتي رئيسا، تعاونت بنشاط مع أعضاء اللجنة لتعزيز وتيسير تنفيذ تعليمات المجلس. وقد عُرضت هذه المسألة على اللجنة بصورة استباقية، ومؤخرا، في 8 كانون الأول/ديسمبر، أُدرج أربعة أفراد في قائمة الجزاءات.

وأود أن أختتم بياني بشكر جميع أعضاء اللجنة على التزامهم. وأود أن أشكر فريقي على تفانيه، وأشكر الأمانة العامة وشعبة شؤون مجلس الأمن على مهنيتهما. وأود أن أتمنى لخلفي كل النجاح وأن أؤكد له موجود على الدوام لدعمكم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السفير بيانغ على إحاطته.

وباسم مجلس الأمن، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لرؤساء اللجان المنتهية ولايتهم على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة بالنيابة عن المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة 16/00.